

## وزير التعليم العالي لـ «الوطن»: خطوة رائدة لتفعيل التعاون بين الجامعات السورية والصينية تحت رعاية الدكتورة نجاح العطار.. «الافتراضية» تطلق برنامجاً تعلم اللغتين «الصينية والعربية» للناطقين بغيرهما

### رئيسة اتحاد الطلبة لـ «الوطن»: دور للجامعات في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها



فادي بك الشريف

برعاية نائب رئيس الجمهورية الدكتورة نجاح العطار رئيس مجلس أمناء الجامعة الافتراضية السورية، أطلقت الجامعة برنامجاً تعلم اللغتين العربية والصينية للناطقين بغيرهما، وذلك في فندق داماروز بدمشق.

وفي كلمة لوزير التعليم العالي والبحث العلمي بسام إبراهيم ممثلًا عن الدكتورة العطار، أكد أن إطلاق البرنامجين بالتشاركية مع عدد من الجهات المحلية والصينية خطوة مهمة، وحيوية في ترسيخ العلاقة التاريخية والتنمية بين الدولتين والشعبيين في الجمهورية العربية السورية وجمهورية الصين الشعبية.

وأضاف: توجت هذه العلاقة زيارة الرئيس بشار الأسد والتسجيل الأول أسماء الأسد إلى جمهورية الصين الشعبية، وأسست لحالة متقدمة من الشراكة والتعاون في جميع المجالات الاقتصادية والعلمية والثقافية.

ونوه الوزير بالعمل الذي تقوم به الجامعة الافتراضية من خلال تصميم وتنفيذ برامج اللغة العربية للناطقين بغيرها، وبالتعاون مع جهات صينية لنشر هذا البرنامج وتوفير برامج تعلم اللغة الصينية، معتبراً أنه عمل يندرج بإيمان في سياق الجهود التي تبذلها اليوم لتحقيق هذا التعاون وهذه الشراكة، آمين أن نستكن من تفعيل اتفاقيات وبرامج التعاون العلمي والثقافي بين الجامعات السورية والصينية.

وأكد أن سورية قيادة وشعباً وحكومة تقدر وتمتدح عالماً ووقوف جمهورية الصين الشعبية إلى جانب قضاياها العادلة ودعمها لسورية في مواجهة الحرب والإرهاب الدولي، والدور الذي لعبته بالوقوف معنا سياسياً في مجلس الأمن الدولي.

وفي تصريح لـ «الوطن» أكد الوزير أن إطلاق البرنامجين خطوة رائدة لتفعيل برنامج التعاون العلمي والثقافي بين وزارتي البلدين، ويأتي ذلك وتطبيقاً

للاتفاقيات التعاون بين الجامعات السورية والصينية، باعتبار أن ذلك يساعد ويسهل على الطلاب في المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا من يستكملون براسمتهم في الجامعات الصينية ويعدهم لذلك. وأضاف إن البرنامجين يتغلان لنا تاريخ وثقافة وحضارة البلد، وبالتالي تشجع الوزارة على إقامة مثل هذه البرامج، كما ندمع الجامعات في تفعيل اتفاقيات التعاون العلمي مع الجامعات الصينية ونقل الخبرات الصينية في مجال التكنولوجيا والثقافة وبعض الاختصاصات النوعية المهمة.

وقال: تعمل مؤسسات التعليم العالي في سورية ومنها الجامعة الافتراضية بشكل دائم ومستمر مع عدد من المؤسسات الأكاديمية والتعليمية في جمهورية الصين

الشعبية لإبرام اتفاقيات تعاون للاستفادة من تجاربها في مجال التقدم العلمي والبحثي والتكنولوجي

التي من شأنها تعميق العلاقات بكل المستويات.

وأكدت سليمان أنه حتى تعمق هذه العلاقات لابد من التأكيد على تبادل الثقافات والخبرات بين البلدين، لذا من خلال اللغة العربية ومن خلال الطلاب نستطيع نشرها في مختلف الدول، حتى يتعرف الشباب والشعب الصيني أيضاً على الهوية والثقافة والحضارة السورية. هذا ويهدف برنامج تعلم اللغة العربية للناطقين بغيرها إلى تعليم المترددين المهارات اللغوية الأساسية التي تساعدهم على التواصل بشكل أعمق مع العالم العربي وثقافته المتنوعة وإتقان هذه

### الطلاب بحماة يشكون من البرد

## «التربية»: ٢٠ لتراتاً حصّة كل شعبية.. وبدء توزيع مخصصات الفصل الثاني خلال ١٥ يوماً

حماة- محمد أحمد خبازي

بيّن عدد من أولياء تلاميذ وطلاب من مختلف مناطق محافظة حماة لـ «الوطن»، أن أبناءهم يشكون من البرد في المدارس، مؤكداً أن الفصل الدراسي الأول مضي وانتهي ولم يتم تشغيل المدافئ خلاله في بعض المدارس، وإن اشغلت فكان ذلك خلال الحصّة الدراسية الأولى فقط.

ولفت بعضهم إلى أنهم راجعوا المدارس في مناطقهم ليسألوا عن وضع التدفئة فيها، وخصوصاً

خلال الأيام الباردة، فقيل لهم إن كميات المازوت المخصصة لكل مدرسة لا تكفي لتشغيل المدافئ لأكثر من ساعة في اليوم. وذكروا أن عدداً من مديري المدارس أكدوا لهم أن نحو ٣٠ لتراتاً هي مخصصات الشعبية لكل الفصل، وبالتالي لا تكفي ليضعة أيام إذا ما تم تشغيل المدافئ من الصباح حتى الظهر.

في حين أكد عدد من مديري المدارس في حماة وسلمية ومصيف والغاب لـ «الوطن»، أنهم لم يستلموا لتاريخه مخصصات الفصل الدراسي الثاني من

المازوت، وفي حال استلامها ستوزع مخصصات كل مدافئ على أيام الفصل الباردة لحماية التلاميذ والطلاب من البرد القارس.

من جانبه كشف محاسب المحروقات في مديرية تربية حماة زيد الأسعد أنه تم توزيع الدفعة الأولى من المخصصات مادة مازوت التدفئة على كل الشعب الصفية والقاعات الإدارية وعددها نحو ٢١ ألفاً في مدارس المحافظة خلال الفصل الدراسي الأول. وأوضح أن الكمية التي تم توزيعها وصلت للمدارس كانت نحو ٦٢٥ ألف لتر، وحصّة كل

اللغة، بما يعزز التواصل الثقافي، ويعمل على تعزيز العلاقات الإيجابية بين المجتمعات المختلفة.

كما تم تصميم برنامج تعلم اللغة الصينية للناطقين بغيرها، لتعليم اللغة الصينية للمبتدئين ومساعدتهم على اتخاذ الخطوة الأولى في تعلم هذه اللغة التي باتت بدرجة عالية من الأهمية في الوقت الحالي، حيث سيتم تعريف المتعلم بأهم مكونات ومفاهيم اللغة الصينية وإكسابه أساسيات القراءة والكتابة وتوسيع المهارات اللغوية، وتمكينه من إجراء المحادثات اليومية البسيطة، وتيسير الأمور اليومية بشكل مبسط باستخدام اللغة الصينية.

وفي تصريح لـ «الوطن» أكد رئيس الجامعة الافتراضية خليل عجمي العمل على تجهية كل المناهج اللوجستية ليصار إلى الإعلان عن بدء التسجيل على الدورات للعتن الصينية للسوريين والعربية للأجانب ضمن مستويات.

ولفت إلى التنسيق مع الجانب الصيني على صعيد إعداد المنظومة الخاصة بالتدريب، مع اعتماد برنامج اللغة الصينية المعتمد رسمياً في الصين، علماً أن «الافتراضية» تعمل بموجب اتفاقية مشتركة مع مؤسسة صينية معنية بموضوع التعليم، موقفاً وجود طلب كبير على برامج تعلم اللغة الصينية، علماً أن ٥٠ مندوباً أجنبياً من المستوى المبتدئ للغة العربية وانتقلوا للتوسط.

التشريك الصيني ليغانغ جو المدير التنفيذي لشركة «غرين أرك»، ركز في كلمته على أن إستراتيجية الصين تعني بتعميق العلاقة بين الشعوب، وهذه الإستراتيجية ترسمها الحكومة السورية. كما أكد أن العلاقات بين سورية والصين تاريخية، لذا فإن تعليم اللغة الصينية للسوريين، والعربية للصينيين هو أحد الأساليب المهمة لتعميق العلاقات الثقافية والشعبية، متطرقاً إلى أن زيارة السيد الرئيس إلى الصين أسست لتطور كبير بالعلاقات.



## القضاء يبدأ بتلقي طلبات التسوية وفق المرسوم ٥

# وزير العدل: إجراءات موحدة في تنفيذ المرسومين التشريعيين ٥ و٦ بما ينعكس إيجاباً على المستفيدين والمصلحة العامة

### رئيس الجنايات المالية في دمشق لـ «الوطن»: تحقق التسوية للمداع البحث عنهم بعد مثولهم أمام النيابة العامة لتحريك الدعوى



محمد منار حميجو

أكد وزير العدل القاضي أحمد السيد أهمية المرسومين التشريعيين رقم ٥ و٦ المتعلقين بالتعامل بغير المبلغ السورية ومزاولة مهنة الصرافة وتحويل الأموال للخارج، لجهة التدرج بالعقوبة بجرم التعامل بغير الليرة السورية وإمكانية استبدال الحسب بالتسوية، إضافة إلى أن التطبيق السليم للعقوبة لجرمي الصرافة والحوالات سيسهم بالحفاظ على قيمة الليرة السورية وحماية الاقتصاد الوطني.

وخلال اجتماعه أمس بالحامين العامين وقضاة التحقيق والإحالة والجنايات المالية في المحافظات لمناقشة آلية تطبيق المرسومين التشريعيين بين السيد كيفية التعاطي مع عدد من الحالات الواردة ضمن بعض الدعوى والضبوط، لإزالة أي لبس بهدف اتخاذ إجراءات موحدة في التنفيذ بما ينعكس إيجاباً على المستفيدين من المرسومين، وعلى المصلحة العامة.

من جهته كشف رئيس محكمة الجنايات الاقتصادية والمالية في دمشق نزار إسماعيل أن المحكمة بدأت بتلقي طلبات التسوية عملاً بالمرسوم التشريعي رقم ٥ الخاص بالتعامل بغير الليرة السورية، موضحاً أنه بعد تقديم الطلب يدرس ملف الدعوى والمبلغ المتعامل

فيه ومن ثم تصدر المحكمة قراراً بتكليفه بدفع المبلغ المترتب عليه، ضارباً مثلاً أنه في حال كان المبلغ المتعامل به ١٠٠ ألف دولار فإن التسوية تكون بالمبلغ ذاته أو بما يعادله ويقدّم لصحة الخزينة العامة وهذا قبل صدور الحكم القضائي المبرم. وفي تصريح لـ «الوطن» بين إسماعيل أن

قرار التسوية يصدر من الجهة القضائية الواضحة يدها على الدعوى سواء من قاضي التحقيق المالي أم الإحالة أو من محكمة الجنايات، لافتاً إلى أنه بعد أن يدفع مبلغ التسوية المكلف به يزود الجهة القضائية التي أصدرت قرار التسوية بإبصال يثبت أنه دفع المبلغ المترتب عليه ويتم اتخاذ

قرار بإسقاط الدعوى العامة عنه ويطلق سراجه فوراً. وبين أن قرار محكمة الجنايات قابل للطعن أي إنه غير مبرم وبالتالي فإنه يحق للمتعامل به أن يجري التسوية بالمبلغ ذاته المتعامل به التي أصدرت قرار التسوية بإبصال يثبت ما دام لم يتكسب الدرجة القطعية وكان

الدعوى مازالت قائمة، مضيفاً: في حال اكتسب الحكم الدرجة القطعية أي أصبح الحكم مبرماً فإنه يقوم بدفع الإلتزامات المدنية والتعويضات والغرامات والغرامة هنا ضعفي المبلغ المتعامل به وعندما تسقط العقوبة عنه.

وتنظر إسماعيل إلى موضوع المتعاملين بالقطع الأجنبي والمذاع البحث عنهم ولم يمتثلوا بعد أمام القضاء، موضحاً أنه في هذه الحالة يحق لهم أن يقدموا إلى النيابة العامة لتحريك الدعوى العامة بحقهم حسب المبلغ المتعامل به، وأنه بمجرد تحريك الدعوى العامة يطلب مطلق التسوية أمام المرجع القضائي الواضح يده على الدعوى من جهته اعتبر رئيس فرع دمشق لقضاة المحامين أسامة برهان في تصريح لـ «الوطن» أن المرسوم التشريعي رقم ٥ الذي جاء في هذا الوضع الاقتصادي غير الجيد سوف يكون له دور بأن يكون مصدر دخل لخزينة الدولة بعدما نص على موضوع التسوية بالمبلغ ذاته المتعامل به مهما كان قبل صدور الحكم القضائي غير المبرم والذي يسقط بعد ذلك عنه دعوى الحق العام ويطلق سراح المتعامل إذا كان موقوفاً، على حين يدفع الغرامات المترتبة عليه بعد صدور الحكم القضائي المبرم وبعد ذلك تسقط العقوبة عنه.

أفكاراً مغلوبة عن الزواج وطبيعة العلاقات ما يجعل الشباب يصدومون بواقع الزواج عندما يعيشونه، إضافة إلى دور الحركات النسوية في تفعيل دور المرأة وتمكينها نفسياً واقتصادياً واجتماعياً والتقليل من الدور الذكوري في الكثير من مفاصل الحياة بعد أن كان دوره رئيسياً. وأشارت يوسف إلى أن ثقافتهم ظاهرة الزواج المبكر في الأونة الأخيرة في ظل الظروف التي عاشتها البلاد، والذي يعد سبباً مهماً من أسباب الطلاق وقشل تكوين أسرة سورية حيث تكون الأنثى غير مهية وغير مستعدة نفسياً وجسدياً بشكل كاف لتقبل فكرة الزواج ولا تمتلك معايير الأثونة الموجودة عند الفتيات الأكبر سناً وبالتالي تجد الفتاة غير قادرة على إدراك حقوقها وواجباتها وتمثيل دورها بشكل إيجابي. وأعادت الأسباب في أحد جوانبها إلى أن الاختلاف الثقافي والاجتماعي بين الزوجين من حيث الإلتزامات والقدرات والميول ربما يكون سبباً للطلاق إذ اختلفت اهتمامات فئة الشباب مؤخراً عن السابق بشكل كبير وعزز الكثير منهم عن فكرة الزواج نتيجة رؤيتهم الكثير من حالات الطلاق والمشكلات العائلية التي يبرون بها أيضاً. وحول آثار الطلاق على المجتمع أكدت يوسف أن الطلاق تبعات سلبية وإيجابية أيضاً، فمن حيث السلبية نجد أنها تكمن في تهديد شبكة العلاقات والظواهر الاجتماعية التي تربط بين الأسرة السورية بشكل خاص والمجتمع ككل، فضلاً عن انهيار الطاقة النفسية والاجتماعية.

كشفت إحصائيات المكتب المركزي للإحصاء أن مجموع عقود الزواج داخل القطر وخارجه لعام ٢٠٢٢ بلغ ٢٢٩٥٤٩ عقداً بمعدل تراجع نحو ٣,٥ بالمئة مقارنة بعام ٢٠٢١ إذ بلغت ٢٣٧٩٤٤ عقد زواج. وفيما يتعلق بتصريحات صدرت حلب أعلى نسبة زواج من بين المحافظات حيث بلغت عقود الزواج ٣٩١٦٤ في عام ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٣٧١٥٦ في عام ٢٠٢١، تليها ريف دمشق بواقع ٢٦٦٢٦ عقداً والحسكة بواقع ٢٦٢٢٢، أما دمشق فقد شهدت ٢٥٠٩٧ عقد زواج لذلك العام. وبالنسبة لشهادات الطلاق كشفت الإحصائية عن ٦٨٢٧ شهادة طلاق لعام ٢٠٢٢ في سورية بمعدل ارتفاع بلغ ١١ بالمئة مقارنة بعام ٢٠٢١ الذي شهد ٤١٩٥٧ شهادة طلاق، وفي التفاصيل شهدت دمشق أعلى نسبة طلاق لعام ٢٠٢٢ بمعدل ٨٥١٦ شهادة، تلتها حلب بواقع ٧٨٧٦ شهادة طلاق مقارنة بعام ٢٠٢١ حيث تبادلتا الترتيب لتشهد حلب النسبة الأعلى إذ بلغت ٥٨٦٨ وفي دمشق ٥١٧٢ شهادة طلاق. والاستاذة في قسم علم الاجتماع بجامعة دمشق الدكتورة ولاء يوسف رأت في حديثها لـ «الوطن» وجود تعدد في أسباب ارتفاع معدل الطلاق وتراجع نسب الزواج في المجتمع كتغير احتياجات وتراجع في ظل الظروف الراهنة والاستخدام السلبى لوسائل التواصل الاجتماعي والميل نحو التقليد الأعمى والمحاكاة للآخرين.

وأعترت يوسف أن وسائل الإعلام تنقل وتروج

أفكاراً مغلوبة عن الزواج وطبيعة العلاقات ما يجعل الشباب يصدومون بواقع الزواج عندما يعيشونه، إضافة إلى دور الحركات النسوية في تفعيل دور المرأة وتمكينها نفسياً واقتصادياً واجتماعياً والتقليل من الدور الذكوري في الكثير من مفاصل الحياة بعد أن كان دوره رئيسياً.

وأشارت يوسف إلى أن ثقافتهم ظاهرة الزواج المبكر في الأونة الأخيرة في ظل الظروف التي عاشتها البلاد، والذي يعد سبباً مهماً من أسباب الطلاق وقشل تكوين أسرة سورية حيث تكون الأنثى غير مهية وغير مستعدة نفسياً وجسدياً بشكل كاف لتقبل فكرة الزواج ولا تمتلك معايير الأثونة الموجودة عند الفتيات الأكبر سناً وبالتالي تجد الفتاة غير قادرة على إدراك حقوقها وواجباتها وتمثيل دورها بشكل إيجابي.

وأعادت الأسباب في أحد جوانبها إلى أن الاختلاف الثقافي والاجتماعي بين الزوجين من حيث الإلتزامات والقدرات والميول ربما يكون سبباً للطلاق إذ اختلفت اهتمامات فئة الشباب مؤخراً عن السابق بشكل كبير وعزز الكثير منهم عن فكرة الزواج نتيجة رؤيتهم الكثير من حالات الطلاق والمشكلات العائلية التي يبرون بها أيضاً.

وحول آثار الطلاق على المجتمع أكدت يوسف أن الطلاق تبعات سلبية وإيجابية أيضاً، فمن حيث السلبية نجد أنها تكمن في تهديد شبكة العلاقات والظواهر الاجتماعية التي تربط بين الأسرة السورية بشكل خاص والمجتمع ككل، فضلاً عن انهيار الطاقة النفسية والاجتماعية.

كشفت إحصائيات المكتب المركزي للإحصاء أن مجموع عقود الزواج داخل القطر وخارجه لعام ٢٠٢٢ بلغ ٢٢٩٥٤٩ عقداً بمعدل تراجع نحو ٣,٥ بالمئة مقارنة بعام ٢٠٢١ إذ بلغت ٢٣٧٩٤٤ عقد زواج.

وفيما يتعلق بتصريحات صدرت حلب أعلى نسبة زواج من بين المحافظات حيث بلغت عقود الزواج ٣٩١٦٤ في عام ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٣٧١٥٦ في عام ٢٠٢١، تليها ريف دمشق بواقع ٢٦٦٢٦ عقداً والحسكة بواقع ٢٦٢٢٢، أما دمشق فقد شهدت ٢٥٠٩٧ عقد زواج لذلك العام.

وبالنسبة لشهادات الطلاق كشفت الإحصائية عن ٦٨٢٧ شهادة طلاق لعام ٢٠٢٢ في سورية بمعدل ارتفاع بلغ ١١ بالمئة مقارنة بعام ٢٠٢١ الذي شهد ٤١٩٥٧ شهادة طلاق، وفي التفاصيل شهدت دمشق أعلى نسبة طلاق لعام ٢٠٢٢ بمعدل ٨٥١٦ شهادة، تلتها حلب بواقع ٧٨٧٦ شهادة طلاق مقارنة بعام ٢٠٢١ حيث تبادلتا الترتيب لتشهد حلب النسبة الأعلى إذ بلغت ٥٨٦٨ وفي دمشق ٥١٧٢ شهادة طلاق.

والاستاذة في قسم علم الاجتماع بجامعة دمشق الدكتورة ولاء يوسف رأت في حديثها لـ «الوطن» وجود تعدد في أسباب ارتفاع معدل الطلاق وتراجع نسب الزواج في المجتمع كتغير احتياجات وتراجع في ظل الظروف الراهنة والاستخدام السلبى لوسائل التواصل الاجتماعي والميل نحو التقليد الأعمى والمحاكاة للآخرين.

وأعترت يوسف أن وسائل الإعلام تنقل وتروج

أفكاراً مغلوبة عن الزواج وطبيعة العلاقات ما يجعل الشباب يصدومون بواقع الزواج عندما يعيشونه، إضافة إلى دور الحركات النسوية في تفعيل دور المرأة وتمكينها نفسياً واقتصادياً واجتماعياً والتقليل من الدور الذكوري في الكثير من مفاصل الحياة بعد أن كان دوره رئيسياً.

وأشارت يوسف إلى أن ثقافتهم ظاهرة الزواج المبكر في الأونة الأخيرة في ظل الظروف التي عاشتها البلاد، والذي يعد سبباً مهماً من أسباب الطلاق وقشل تكوين أسرة سورية حيث تكون الأنثى غير مهية وغير مستعدة نفسياً وجسدياً بشكل كاف لتقبل فكرة الزواج ولا تمتلك معايير الأثونة الموجودة عند الفتيات الأكبر سناً وبالتالي تجد الفتاة غير قادرة على إدراك حقوقها وواجباتها وتمثيل دورها بشكل إيجابي.

وأعادت الأسباب في أحد جوانبها إلى أن الاختلاف الثقافي والاجتماعي بين الزوجين من حيث الإلتزامات والقدرات والميول ربما يكون سبباً للطلاق إذ اختلفت اهتمامات فئة الشباب مؤخراً عن السابق بشكل كبير وعزز الكثير منهم عن فكرة الزواج نتيجة رؤيتهم الكثير من حالات الطلاق والمشكلات العائلية التي يبرون بها أيضاً.

وحول آثار الطلاق على المجتمع أكدت يوسف أن الطلاق تبعات سلبية وإيجابية أيضاً، فمن حيث السلبية نجد أنها تكمن في تهديد شبكة العلاقات والظواهر الاجتماعية التي تربط بين الأسرة السورية بشكل خاص والمجتمع ككل، فضلاً عن انهيار الطاقة النفسية والاجتماعية.

كشفت إحصائيات المكتب المركزي للإحصاء أن مجموع عقود الزواج داخل القطر وخارجه لعام ٢٠٢٢ بلغ ٢٢٩٥٤٩ عقداً بمعدل تراجع نحو ٣,٥ بالمئة مقارنة بعام ٢٠٢١ إذ بلغت ٢٣٧٩٤٤ عقد زواج.

وفيما يتعلق بتصريحات صدرت حلب أعلى نسبة زواج من بين المحافظات حيث بلغت عقود الزواج ٣٩١٦٤ في عام ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٣٧١٥٦ في عام ٢٠٢١، تليها ريف دمشق بواقع ٢٦٦٢٦ عقداً والحسكة بواقع ٢٦٢٢٢، أما دمشق فقد شهدت ٢٥٠٩٧ عقد زواج لذلك العام.

وبالنسبة لشهادات الطلاق كشفت الإحصائية عن ٦٨٢٧ شهادة طلاق لعام ٢٠٢٢ في سورية بمعدل ارتفاع بلغ ١١ بالمئة مقارنة بعام ٢٠٢١ الذي شهد ٤١٩٥٧ شهادة طلاق، وفي التفاصيل شهدت دمشق أعلى نسبة طلاق لعام ٢٠٢٢ بمعدل ٨٥١٦ شهادة، تلتها حلب بواقع ٧٨٧٦ شهادة طلاق مقارنة بعام ٢٠٢١ حيث تبادلتا الترتيب لتشهد حلب النسبة الأعلى إذ بلغت ٥٨٦٨ وفي دمشق ٥١٧٢ شهادة طلاق.

والاستاذة في قسم علم الاجتماع بجامعة دمشق الدكتورة ولاء يوسف رأت في حديثها لـ «الوطن» وجود تعدد في أسباب ارتفاع معدل الطلاق وتراجع نسب الزواج في المجتمع كتغير احتياجات وتراجع في ظل الظروف الراهنة والاستخدام السلبى لوسائل التواصل الاجتماعي والميل نحو التقليد الأعمى والمحاكاة للآخرين.

وأعترت يوسف أن وسائل الإعلام تنقل وتروج

أفكاراً مغلوبة عن الزواج وطبيعة العلاقات ما يجعل الشباب يصدومون بواقع الزواج عندما يعيشونه، إضافة إلى دور الحركات النسوية في تفعيل دور المرأة وتمكينها نفسياً واقتصادياً واجتماعياً والتقليل من الدور الذكوري في الكثير من مفاصل الحياة بعد أن كان دوره رئيسياً.

وأشارت يوسف إلى أن ثقافتهم ظاهرة الزواج المبكر في الأونة الأخيرة في ظل الظروف التي عاشتها البلاد، والذي يعد سبباً مهماً من أسباب الطلاق وقشل تكوين أسرة سورية حيث تكون الأنثى غير مهية وغير مستعدة نفسياً وجسدياً بشكل كاف لتقبل فكرة الزواج ولا تمتلك معايير الأثونة الموجودة عند الفتيات الأكبر سناً وبالتالي تجد الفتاة غير قادرة على إدراك حقوقها وواجباتها وتمثيل دورها بشكل إيجابي.

وأعادت الأسباب في أحد جوانبها إلى أن الاختلاف الثقافي والاجتماعي بين الزوجين من حيث الإلتزامات والقدرات والميول ربما يكون سبباً للطلاق إذ اختلفت اهتمامات فئة الشباب مؤخراً عن السابق بشكل كبير وعزز الكثير منهم عن فكرة الزواج نتيجة رؤيتهم الكثير من حالات الطلاق والمشكلات العائلية التي يبرون بها أيضاً.

وحول آثار الطلاق على المجتمع أكدت يوسف أن الطلاق تبعات سلبية وإيجابية أيضاً، فمن حيث السلبية نجد أنها تكمن في تهديد شبكة العلاقات والظواهر الاجتماعية التي تربط بين الأسرة السورية بشكل خاص والمجتمع ككل، فضلاً عن انهيار الطاقة النفسية والاجتماعية.

كشفت إحصائيات المكتب المركزي للإحصاء أن مجموع عقود الزواج داخل القطر وخارجه لعام ٢٠٢٢ بلغ ٢٢٩٥٤٩ عقداً بمعدل تراجع نحو ٣,٥ بالمئة مقارنة بعام ٢٠٢١ إذ بلغت ٢٣٧٩٤٤ عقد زواج.

وفيما يتعلق بتصريحات صدرت حلب أعلى نسبة زواج من بين المحافظات حيث بلغت عقود الزواج ٣٩١٦٤ في عام ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٣٧١٥٦ في عام ٢٠٢١، تليها ريف دمشق بواقع ٢٦٦٢٦ عقداً والحسكة بواقع ٢٦٢٢٢، أما دمشق فقد شهدت ٢٥٠٩٧ عقد زواج لذلك العام.

وبالنسبة لشهادات الطلاق كشفت الإحصائية عن ٦٨٢٧ شهادة طلاق لعام ٢٠٢٢ في سورية بمعدل ارتفاع بلغ ١١ بالمئة مقارنة بعام ٢٠٢١ الذي شهد ٤١٩٥٧ شهادة طلاق، وفي التفاصيل شهدت دمشق أعلى نسبة طلاق لعام ٢٠٢٢ بمعدل ٨٥١٦ شهادة، تلتها حلب بواقع ٧٨٧٦ شهادة طلاق مقارنة بعام ٢٠٢١ حيث تبادلتا الترتيب لتشهد حلب النسبة الأعلى إذ بلغت ٥٨٦٨ وفي دمشق ٥١٧٢ شهادة طلاق.

والاستاذة في قسم علم الاجتماع بجامعة دمشق الدكتورة ولاء يوسف رأت في حديثها لـ «الوطن» وجود تعدد في أسباب ارتفاع معدل الطلاق وتراجع نسب الزواج في المجتمع كتغير احتياجات وتراجع في ظل الظروف الراهنة والاستخدام السلبى لوسائل التواصل الاجتماعي والميل نحو التقليد الأعمى والمحاكاة للآخرين.

وأعترت يوسف أن وسائل الإعلام تنقل وتروج

أفكاراً مغلوبة عن الزواج وطبيعة العلاقات ما يجعل الشباب يصدومون بواقع الزواج عندما يعيشونه، إضافة إلى دور الحركات النسوية في تفعيل دور المرأة وتمكينها نفسياً واقتصادياً واجتماعياً والتقليل من الدور الذكوري في الكثير من مفاصل الحياة بعد أن كان دوره رئيسياً.

وأشارت يوسف إلى أن ثقافتهم ظاهرة الزواج المبكر في الأونة الأخيرة في ظل الظروف التي عاشتها البلاد، والذي يعد سبباً مهماً من أسباب الطلاق وقشل تكوين أسرة سورية حيث تكون الأنثى غير مهية وغير مستعدة نفسياً وجسدياً بشكل كاف لتقبل فكرة الزواج ولا تمتلك معايير الأثونة الموجودة عند الفتيات الأكبر سناً وبالتالي تجد الفتاة غير قادرة على إدراك حقوقها وواجباتها وتمثيل دورها بشكل إيجابي.

وأعادت الأسباب في أحد جوانبها إلى أن الاختلاف الثقافي والاجتماعي بين الزوجين من حيث الإلتزامات والقدرات والميول ربما يكون سبباً للطلاق إذ اختلفت اهتمامات فئة الشباب مؤخراً عن السابق بشكل كبير وعزز الكثير منهم عن فكرة الزواج نتيجة رؤيتهم الكثير من حالات الطلاق والمشكلات العائلية التي يبرون بها أيضاً.

وحول آثار الطلاق على المجتمع أكدت يوسف أن الطلاق تبعات سلبية وإيجابية أيضاً، فمن حيث السلبية نجد أنها تكمن في تهديد شبكة العلاقات والظواهر الاجتماعية التي تربط بين الأسرة السورية بشكل خاص والمجتمع ككل، فضلاً عن انهيار الطاقة النفسية والاجتماعية.

كشفت إحصائيات المكتب المركزي للإحصاء أن مجموع عقود الزواج داخل القطر وخارجه لعام ٢٠٢٢ بلغ ٢٢٩٥٤٩ عقداً بمعدل تراجع نحو ٣,٥ بالمئة مقارنة بعام ٢٠٢١ إذ بلغت ٢٣٧٩٤٤ عقد زواج.

وفيما يتعلق بتصريحات صدرت حلب أعلى نسبة زواج من بين المحافظات حيث بلغت عقود الزواج ٣٩١٦٤ في عام ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٣٧١٥٦ في عام ٢٠٢١، تليها ريف دمشق بواقع ٢٦٦٢٦ عقداً والحسكة بواقع ٢٦٢٢٢، أما دمشق فقد شهدت ٢٥٠٩٧ عقد زواج لذلك العام.

وبالنسبة لشهادات الطلاق كشفت الإحصائية عن ٦٨٢٧ شهادة طلاق لعام ٢٠٢٢ في سورية بمعدل ارتفاع بلغ ١١ بالمئة مقارنة بعام ٢٠٢١ الذي شهد ٤١٩٥٧ شهادة طلاق، وفي التفاصيل شهدت دمشق أعلى نسبة طلاق لعام ٢٠٢٢ بمعدل ٨٥١٦ شهادة، تلتها حلب بواقع ٧٨٧٦ شهادة طلاق مقارنة بعام ٢٠٢١ حيث تبادلتا الترتيب لتشهد حلب النسبة الأعلى إذ بلغت ٥٨٦٨ وفي دمشق ٥١٧٢ شهادة طلاق.

والاستاذة في قسم علم الاجتماع بجامعة دمشق الدكتورة ولاء يوسف رأت في حديثها لـ «الوطن» وجود تعدد في أسباب ارتفاع معدل الطلاق وتراجع نسب الزواج في المجتمع كتغير احتياجات وتراجع في ظل الظروف الراهنة والاستخدام السلبى لوسائل التواصل الاجتماعي والميل نحو التقليد الأعمى والمحاكاة للآخرين.

وأعترت يوسف أن وسائل الإعلام تنقل وتروج

أفكاراً مغلوبة عن الزواج وطبيعة العلاقات ما يجعل الشباب يصدومون بواقع الزواج عندما يعيشونه، إضافة إلى دور الحركات النسوية في تفعيل دور المرأة وتمكينها نفسياً واقتصادياً واجتماعياً والتقليل من الدور الذكوري في الكثير من مفاصل الحياة بعد أن كان دوره رئيسياً.

وأشارت يوسف إلى أن ثقافتهم ظاهرة الزواج المبكر في الأونة الأخيرة في ظل الظروف التي عاشتها البلاد، والذي يعد سبباً مهماً من أسباب الطلاق وقشل تكوين أسرة سورية حيث تكون الأنثى غير مهية وغير مستعدة نفسياً وجسدياً بشكل كاف لتقبل فكرة الزواج ولا تمتلك معايير الأثونة الموجودة عند الفتيات الأكبر سناً وبالتالي تجد الفتاة غير قادرة على إدراك حقوقها وواجباتها وتمثيل دورها بشكل إيجابي.

وأعادت الأسباب في أحد جوانبها إلى أن الاختلاف الثقافي والاجتماعي بين الزوجين من حيث الإلتزامات والقدرات والميول ربما يكون سبباً للطلاق إذ اختلفت اهتمامات فئة الشباب مؤخراً عن السابق بشكل كبير وعزز الكثير منهم عن فكرة الزواج نتيجة رؤيتهم الكثير من حالات الطلاق والمشكلات العائلية التي يبرون بها أيضاً.

وحول آثار الطلاق على المجتمع أكدت يوسف أن الطلاق تبعات سلبية وإيجابية أيضاً، فمن حيث السلبية نجد أنها تكمن في تهديد شبكة العلاقات والظواهر الاجتماعية التي تربط بين الأسرة السورية بشكل خاص والمجتمع ككل، فضلاً عن انهيار الطاقة النفسية والاجتماعية.

كشفت إحصائيات المكتب المركزي للإحصاء أن مجموع عقود الزواج داخل القطر وخارجه لعام ٢٠٢٢ بلغ ٢٢٩٥٤٩ عقداً بمعدل تراجع نحو ٣,٥ بالمئة مقارنة بعام ٢٠٢١ إذ بلغت ٢٣٧٩٤٤ عقد زواج.

وفيما يتعلق بتصريحات صدرت حلب أعلى نسبة زواج من بين المحافظات حيث بلغت عقود الزواج ٣٩١٦٤ في عام ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٣٧١٥٦ في عام ٢٠٢١، تليها ريف دمشق بواقع ٢٦٦٢٦ عقداً والحسكة بواقع ٢٦٢٢٢، أما دمشق فقد شهدت ٢٥٠٩٧ عقد زواج لذلك العام.

وبالنسبة لشهادات الطلاق كشفت الإحصائية عن ٦٨٢٧ شهادة طلاق لعام ٢٠٢٢ في سورية بمعدل ارتفاع بلغ ١١ بالمئة مقارنة بعام ٢٠٢١ الذي شهد ٤١٩٥٧ شهادة طلاق، وفي التفاصيل شهدت دمشق أعلى نسبة طلاق لعام ٢٠٢٢ بمعدل ٨٥١٦ شهادة، تلتها حلب بواقع ٧٨٧٦ شهادة طلاق مقارنة بعام ٢٠٢١ حيث تبادلتا الترتيب لتشهد حلب النسبة الأعلى إذ بلغت ٥٨٦٨ وفي دمشق ٥١٧٢ شهادة طلاق.

والاستاذة في قسم علم الاجتماع بجامعة دمشق الدكتورة ولاء يوسف رأت في حديثها لـ «الوطن» وجود تعدد في أسباب ارتفاع معدل الطلاق وتراجع نسب الزواج في المجتمع كتغير احتياجات وتراجع في ظل الظروف الراهنة والاستخدام السلبى لوسائل التواصل الاجتماعي والميل نحو التقليد الأعمى والمحاكاة للآخرين.

وأعترت يوسف أن وسائل الإعلام تنقل وتروج

أفكاراً مغلوبة عن الزواج وطبيعة العلاقات ما يجعل الشباب يصدومون بواقع الزواج عندما يعيشونه، إضافة إلى دور الحركات النسوية في تفعيل دور المرأة وتمكينها نفسياً واقتصادياً واجتماعياً والتقليل من الدور الذكوري في الكثير من مفاصل الحياة بعد أن كان دوره رئيسياً.

وأشارت يوسف إلى أن ثقافتهم ظاهرة الزواج المبكر في الأونة الأخيرة في ظل الظروف التي عاشتها البلاد، والذي يعد سبباً مهماً من أسباب الطلاق وقشل تكوين أسرة سورية حيث تكون الأنثى غير مهية وغير مستعدة نفسياً وجسدياً بشكل كاف لتقبل فكرة الزواج ولا تمتلك معايير الأثونة الموجودة عند الفتيات الأكبر سناً وبالتالي تجد الفتاة غير قادرة على إدراك حقوقها وواجباتها وتمثيل دورها بشكل إيجابي.

وأعادت الأسباب في أحد جوانبها إلى أن الاختلاف الثقافي والاجتماعي بين الزوجين من حيث الإلتزامات والقدرات والميول ربما يكون سبباً للطلاق إذ اختلفت اهتمامات فئة الشباب مؤخراً عن السابق بشكل كبير وعزز الكثير منهم عن فكرة الزواج نتيجة رؤيتهم الكثير من حالات الطلاق والمشكلات العائلية التي يبرون بها أيضاً.

وحول آثار الطلاق على المجتمع أكدت يوسف أن الطلاق تبعات سلبية وإيجابية أيضاً، فمن حيث السلبية نجد أنها تكمن في تهديد شبكة العلاقات والظواهر الاجتماعية التي تربط بين الأسرة السورية بشكل خاص والمجتمع ككل، فضلاً عن انهيار الطاقة النفسية والاجتماعية.

كشفت إحصائيات المكتب المركزي للإحصاء أن مجموع عقود الزواج داخل القطر وخارجه لعام ٢٠٢٢ بلغ ٢٢٩٥٤٩ عقداً بمعدل تراجع نحو ٣,٥ بالمئة مقارنة بعام ٢٠٢١ إذ بلغت ٢٣٧٩٤٤ عقد زواج.

وفيما يتعلق بتصريحات صدرت حلب أعلى نسبة زواج من بين المحافظات حيث بلغت عقود الزواج ٣٩١٦٤ في عام ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٣٧١٥٦ في عام ٢٠٢١، تليها ريف دمشق بواقع ٢٦٦٢٦ عقداً والحسكة بواقع ٢٦٢٢٢، أما دمشق فقد شهدت ٢٥٠٩٧ عقد زواج لذلك العام.

وبالنسبة لشهادات الطلاق كشفت الإحصائية عن ٦٨٢٧ شهادة طلاق لعام ٢٠٢٢ في سورية بمعدل ارتفاع بلغ ١١ بالمئة مقارنة بعام ٢٠٢١ الذي شهد ٤١٩٥٧ شهادة طلاق، وفي التفاصيل شهدت دمشق أعلى نسبة طلاق لعام ٢٠٢٢ بمعدل ٨٥١٦ شهادة، تلتها حلب بواقع ٧٨٧٦ شهادة طلاق مقارنة بعام ٢٠٢١ حيث تبادلتا الترتيب لتشهد حلب النسبة الأعلى إذ بلغت ٥٨٦٨ وفي دمشق ٥١٧٢ شهادة طلاق.

والاستاذة في قسم علم الاجتماع بجامعة دمشق الدكتورة ولاء يوسف رأت في حديثها لـ «الوطن» وجود تعدد في أسباب ارتفاع معدل الطلاق وتراجع نسب الزواج في المجتمع كتغير احتياجات وتراجع في ظل الظروف الراهنة والاستخدام السلبى لوسائل التواصل الاجتماعي والميل نحو التقليد الأعمى والمحاكاة للآخرين.

وأعترت يوسف أن وسائل الإعلام تنقل وتروج

أفكاراً مغلوبة عن الزواج وطبيعة العلاقات ما يجعل الشباب يصدومون بواقع الزواج عندما يعيشونه، إضافة إلى دور الحركات النسوية في تفعيل دور المرأة وتمكينها نفسياً واقتصادياً واجتماعياً والتقليل من الدور الذكوري في الكثير من مفاصل الحياة بعد أن كان دوره رئيسياً.

وأشارت يوسف إلى أن ثقافتهم ظاهرة الزواج المبكر في الأونة الأخيرة في ظل الظروف التي عاشتها البلاد، والذي يعد سبباً مهماً من أسباب الطلاق وقشل تكوين أسرة سورية حيث تكون الأنثى غير مهية وغير مستعدة نفسياً وجسدياً بشكل كاف لتقبل فكرة الزواج ولا تمتلك معايير الأثونة الموجودة عند الفتيات الأكبر سناً وبالتالي تجد الفتاة غير قادرة على إدراك حقوقها وواجباتها وتمثيل دورها بشكل إيجابي.

وأعادت الأسباب في أحد جوانبها إلى أن الاختلاف الثقافي والاجتماعي بين الزوجين من حيث الإلتزامات والقدرات والميول ربما يكون سبباً للطلاق إذ اختلفت اهتمامات فئة الشباب مؤخراً عن السابق بشكل كبير وعزز الكثير منهم عن فكرة الزواج نتيجة رؤيتهم الكثير من حالات الطلاق والمشكلات العائلية التي يبرون بها أيضاً.

وحول آثار الطلاق على المجتمع أكدت يوسف أن الطلاق تبعات سلبية وإيجابية أيضاً، فمن حيث السلبية نجد أنها تكمن في تهديد شبكة العلاقات والظواهر الاجتماعية التي تربط بين الأسرة السورية بشكل خاص والمجتمع ككل، فضلاً عن انهيار الطاقة النفسية والاجتماعية.

كشفت إحصائيات المكتب المركزي للإحصاء أن مجموع عقود الزواج داخل القطر وخارجه لعام ٢٠٢٢ بلغ ٢٢٩٥٤٩ عقداً بمعدل تراجع نحو ٣,٥ بالمئة مقارنة بعام ٢٠٢١ إذ بلغت ٢٣٧٩٤٤ عقد زواج.

وفيما يتعلق بتصريحات صدرت حلب أعلى نسبة زواج من بين المحافظات حيث بلغت عقود الزواج ٣٩١